أكبرها أجريت في 1966 لاستقالة 8 نواب تليها عام 1967 باستقالة 7

الانتخابات التكميلية 2019.. الأولى في الحياة النيابية بسبب إسقاط العضوية

تشهد الكويت غداً السبت الانتخابات التكميلية الثانية عشرة في تاريخ الحياة النيابية حيث تجرى الانتخابات على مقعدين الأول في الدائرة الثانية والثاني في الدائرة الثالثة وذلك بعد سقوط عضوية النائبين السابقين د. جمعان الحربش ود. وليد الطبطبائي.

وتنص المادة 84 من الدستور و18 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه "إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدته لأي سبب من الأسباب انتخب بدله خلال شهرين من تاريخ اعلان المجلس هذا الخلو وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه".

وخلال 11 انتخابات تكميلية فقد تنوعت اسبابها سواء بسبب استقالة نواب لعوامل مختلفة أو للوفاة أو لبطلان العضوية بحكم المحكمة الدستورية، أما الانتخابات المقبلة فهي الأولى التي لسبب سقوط عضوية نائبين بعد الإدانة بحكم جنائي نهائي وبات.

وإلى تفاصيل الانتخابات التكميلية التي شهدتها الكويت منذ العام 1964،حيث أجريت الانتخابات التكميلية الأولى في الفصل التشريعي الاول في 23 ديسمبر 1964 وفاز على أثرها علي عبد الرحمن العمر بعضوية المجلس بسبب استقالة النائب سليمان الحداد بناء على طلبه للانتقال إلى العمل في البنك العربي الإفريقي.

وفي العام 1965 استقال 8 نواب وهم د. أحمد الخطيب وجاسم القطامي وراشد التوحيد وسامي المنيس وسليمان المطوع وعبد الرزاق الخالد وعلي العمر ويعقوب الحميضي احتجاجا على إقرار قوانين يرون فيها تقييدا للحريات وجرت الانتخابات التكميلية الثانية في 9 فبراير 1966 وفاز فيها كل من أحمد العبد الجليل وأحمد نايف الخليفي وراشد الهاجري وسليمان الذويخ وعبد العزيز المساعيد وغنام الجمهور ومحمد الوزان وناصر المعيلي.

في الفصل التشريعي الثاني استقال 7 نواب هم خالد الفهيد وراشد الفرحان وعبد الرزاق الزيد وعبد العزيز الصقر وعلي العمر ومحمد الخرافي ومحمد العدساني بسبب مزاعم عن نتائج الانتخابات، وأجريت الانتخابات التكميلية الثالثة في 10 مايو 1967 وفاز بها كل من ابراهيم المفيلم وأحمد العبد الجليل وأحمد الخليفي وخالد الطاحوس وخلف العتيبي وراشد اسماعيل وغانم العميري.

وفي الفصل التشريعي الثالث أجريت الانتخابات التكميلية الرابعة في 9 فبراير 1972 ليفوز بها فالح الصويلح بسبب وفاة النائب علي ثنيان الأذينة.

وفي الفصل التشريعي الخامس أجريت الانتخابات التكميلية الخامسة في 7 أبريل عام 1982 وفاز النائب حمود ناصر الجبري بسبب وفاة النائب ناصر صنهات العصيمي.

في الفصل التشريعي السابع أجريت الانتخابات التكميلية السادسة في 15 فبراير 1993 بعد بطلان انتخابات الدائرتين الرابعة عشرة "أبرق خيطان" والسادسة عشرة "العمرية" بحكم للمحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1992، حيث تقدم عبد السلام العصيمي ومسلم البراك بطعنين انتخابيين وفاز النائبان حمود الجبري ومبارك الخرينج في الدائرتين الانتخابيتين الـ14 والـ16 في أول سابقة من نوعها في تاريخ انتخابات مجلس الأمة.

في الفصل التشريعي الثامن أجريت الانتخابات التكميلية السابعة في 19 فبراير 1997 بعد بطلان انتخابات الدائرة الحادية والعشرين "الاحمدي" بحكم المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 11 يناير 1997 وذلك بعد أن تقدم النائب سعدون حماد بطعن وفاز النائبان وليد الجري وخالد العدوة بمقعدي الدائرة الحادية والعشرين.

في الفصل التشريعي التاسع أجريت الانتخابات التكميلية الثامنة في 24 يناير عام 2000، وفاز بها النائب خالد العدوة الذي طعن في نتيجة انتخابات الدائرة الـ 21 وحكمت المحكمة الدستورية بقبول الطعن شكلا وببطلان انتخاب النائب سعدون العتيبي.

أجريت الانتخابات التكميلية التاسعة في 7 أبريل عام 2000 وفاز النائب جمال حسين العمر بمقعد الدائرة بعد وفاة النائب سامي أحمد المنيس وإعلان خلو مقعده. في مايو 2015 تقدم 5 نواب باستقالاتهم من مجلس الأمة السابق حيث تقدم النواب رياض العدساني ود. حسن عبد الكريم الكندري ود. حسين قويعان باستقالتهما في 29 أبريل 2014 وتقدم النائبان علي الراشد وصفاء الهاشم في 4 مايو 2015 بسبب ما يرونه انتهاكا للدستور ومخالفات لائحية وعدم وجود إصلاح من الحكومة وأعلن رئيس مجلس الأمة عن خلو مقاعدهم في 15 مايو 2015 وأجريت الانتخابات التكميلية التاسعة في 25 يونيو 2014 وفاز النواب عبد الله المعيوف وأحمد لاري وأحمد القضيبي ومحمد براك الرشيدي وفارس العتيبي بالمقاعد الخالية.

أجريت الانتخابات التكميلية الحادية عشرة في 21 فبراير 2016 وفاز النائب علي عبد الله الخميس بسبب وفاة النائب نبيل نوري الفضل.

الكويت تشهد السبت الانتخابات التكميلية في الدائرتين الثانية والثالثة

■ 4 تكميليات لاستقالة نواب 4 مرات ومثلها لوفاة نائب و3 تكميليات لبطلان الانتخابات وواحدة لسقوط العضوية

■ أول تكميلية في 65 لاستقالة نائب للتعيين في البنك العربي الإفريقي.. وآخر تكميلية في 2016 لوفاة نبيل الفضل

■ 6 فصول تشريعية لم تجر فيها تكميلية.. الرابع والسادس والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر

«التربية» تسلم 38 مدرسة لوزارتي الداخلية والعدل لإجراء الانتخابات

أعلنت وزارة التربية الكويتية عن تسليم 38 مدرسة لوزارتي الداخلية والعدل في ثلاث مناطق تعليمية بدءا من الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم أمس الخميس ضمن الاستعدادات لإجراء الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة المزمع إجراؤها غدا السبت.

وقال ممثل وزارة التربية لدى لجنة الانتخابات التكميلية وكيل الوزارة المساعد لقطاع المالية يوسف النجار لـ"كونا" إنه تم الانتهاء من تجهيز واعداد المدارس التي تم تحديدها لتكون مقار للجان الانتخابية وتزويدها بالأثاث المطلوب.

وأوضح النجار ان المدارس الـ38 موزعة على ثلاث مناطق تعليمية منها أربع مدارس في منطقة حولي التعليمية ومدرستان في منطقة الفروانية التعليمية و32 مدرسة تابعة لمنطقة العاصمة التعليمية وجميعها على اتم الاستعداد لإنجاح الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة.

واضاف انه تم في تلك المدارس توفير كل متطلبات وزارتي الداخلية والعدل وشهد الأسبوعان الماضيان إجراء مسح كامل للصيانة فيها سواء مدني او كهرباء أو تكييف والتأكد من سلامتها كما تم توفير عمالة التنظيف لتلك المدارس.

وذكر ان هناك متابعة يومية لأي ملاحظات بناء على توجيهات وزارة العدل لافتا إلى أن المدارس التي ستشهد عمليات التصويت للانتخابات التكميلية "ستعطل فيها الدراسة يوم الاحد المقبل لجميع الطلاب والطالبات بينما سيكون هناك دوام للهيئتين الإدارية والتعليمية".

ويتنافس المرشحون في الانتخابات التكميلية المقبلة لمجلس الأمة على مقعد واحد عن الدائرة الثانية ومقعد آخر عن الدائرة الثالثة.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات استقبلت طلبات المرشحين لتكميلية مجلس الأمة عن الدائرتين الثانية والثالثة بعد إعلان المجلس خلو مقعدي النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش بحكم المحكمة الدستورية.

«الصحة» تؤكد استعدادها لمواكبة التكميلية

أكدت وزارة الصحة انتهاءها من استعداداتها المتعلقة بها لمواكبة الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة غدا السبت.

وقال وكيل الوزارة المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة الدكتور فواز الرفاعي في تصريح صحافي أمس إن الوزارة ممثلة بإدارة الطوارئ الطبية وفرت جميع الخدمات الطبية اللازمة استعدادا ليوم الانتخاب من عيادات طبية وفنيين وممرضين وسيارات الاسعاف.

وأضاف الرفاعي انه تم تجهيز 16 عيادة طبية بكل مستلزماتها وتوزيعها على جميع مقار التصويت البالغ عددها 36 مدرسة مع مقر اللجنة الرئيسة اضافة إلى 62 فني طوارئ طبية لتقديم الخدمات الطبية مع توفير 10 سيارات اسعاف.

ولفت إلى جاهزية المراكز الصحية في المناطق السكنية التي ستجري فيها الانتخابات لتكون على استعداد لتقديم الدعم الكامل لأي طارئ طبي.

وذكر ان غرفة عمليات الطوارئ الطبية ستكون على اتصال مستمر لتلقي الحالات الطارئة وغير الطارئة إلى جانب مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على ممارسة حقهم في التصويت الانتخابي.

البلدية: 740 عاملاً و57 آلية لتنظيف «مدارس التكميلية»

أعلنت بلدية الكويت إكمال جميع استعداداتها لاستقبال الانتخابات التكميلية لمجلس الامة 2019 التي ستشهدها البلاد يوم غد السبت المقبل عبر توفير 740 عامل نظافة و57 آلية في مواقف المدارس والشوارع المحيطة بالاماكن المخصصة للاقتراع.

وقالت البلدية في بيان صحافي أمس الخميس ان إدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق وإدارات تراخيص خدمات البلدية قاموا بإصدار 15 ترخيصا لمقار انتخابية بمحافظة العاصمة واربعة بمحافظة حولي ومقر واحد بمحافظة الفروانية اضافة الى إصدار سبعة تراخيص إعلانات لمقار انتخابية في محافظة العاصمة.

واشارت الى أن الأجهزة الرقابية في إدارات التدقيق ومتابعة خدمات البلدية وقسم إزالة المخالفات وفرق الطوارئ بمحافظات العاصمة وحولي والفروانية قامت بحملات تفتيشية داخل المناطق للتأكد من مطابقة المقرات الانتخابية لاشتراطات البلدية.

وشددت البلدية على عدم إقامة اي مقر انتخابي أو وضع إعلان دون ترخيص مبينة انه تم رفع وإزالة 145 إعلانا انتخابيا مخالفا واتخاذها كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفين.

شدد على ضرورة إعداد خطة متكاملة لمعالجة مخالفات الجهات الرقابية

العدساني: أي وزير يتراخى أو يخفق فسوف يوجه له استجواب

طالب النائب رياض العدساني جميع الجهات الحكومية بالالتزام بقواعد الميزانية والصرف الأمثل وتوجيه الصرف للتوجيه الصحيح وعدم الازدواجية في الصرف وتطوير الخدمات، مؤكدا أهمية إعداد خطة متكاملة لعمل اللجنة المصغرة لمعالجة مخالفات الجهات الرقابية.

ورفض العدساني في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أمس أي حديث عن خصخصة القطاع العام خاصة قطاعي الصحة والتعليم، لافتا إلى أن الوضع الاقتصادي والمالي في الكويت جيد، ويجب تغيير السياسة العامة للحكومة من أجل مصلحة المواطن.

وقال العدساني إن المخالفات الواردة من الرقابة المالية وصل إلى 24 ألف مخالفة تم تصحيح 6 آلاف مخالفة العام الماضي، بالإضافة إلى 900 مخالفة وملاحظة من قبل ديوان المحاسبة.

وأشاد بالجهد الذي تقوم به لجنة الميزانيات في رصد المخالفات، وبعض الجهات الحكومية المتعاونة، مطالبا رئيس الوزراء التنسيق وفق الدستور والإشراف على الجهات الحكومية المختلفة للتعاون مع الأجهزة الرقابية ومعالجة وتلافي المخالفات الواردة في تقاريرها.

وبين انه ما زالت هناك مخالفات جسيمة في الجهات الحكومية تتطلب معالجتها وأخذها بعين الاعتبار، مشددا على ضرورة تحسين الخدمات العامة وعدم خصخصة القطاع الصحي استنادا إلى المادة 20 من الدستور، التي تنص على تحقيق الرخاء ورفع مستوى معيشة المواطنين.

وطالب الجهات الحكومية أخذ جميع التقارير الرقابية خاصة الحساب الختامي والالتزام بها ومعالجة السلبيات وعدم التراخي، مستدركا بقوله "أي وزير يتراخى أو يخفق فسوف يوجه له استجواب".

وأشار إلى أن زيادة أسعار البنزين والديزل والخدمات العامة والكهرباء أثرت سلبا على المواطنين، لافتا في هذا الجانب إلى تقديمه وعدد من النواب اقتراحا بقانون لإعادة أسعار البنزين والكهرباء كما كانت بالسابق.

وطالب وزير التجارة بتفعيل دور جهاز حماية المنافسة، مؤكدا "اننا لن نقبل أن يمس جيب المواطن لمعالجة الهدر والخلل بالميزانية، وندعو إلى ترشيد الإنفاق في الميزانية.

ولفت إلى أن من السلبيات التي تضر بالميزانية كثرة التنقل بين أبوابها، حيث وصل معدل التنقل بين البنود إلى 54%، مؤكدا أن ذلك أدى إلى تضخم حساب العهد من 6 إلى 8 مليارات بسبب الدرجات الوظيفية والالتزامات التي لم يتم تسويتها.

وقال إن الحكومة أعلنت عن لجنة حكومية تنسق مع لجنة الميزانيات لمعالجة الديون المستحقة التي بلغت قيمتها مليارا و300 مليون وهي أموال غير محصلة من الجهات الحكومية التي يقترض توريدها إلى خزانة الدولة، كما أن الأرباح المحتجزة بلغت قيمتها 20 مليار دينار.

وشدد على أن الاقتصاد الكويتي يقف على أرض صلبة وممتاز، وكل ما يحتاجه معالجة أوجه الهدر وتسوية حساب العهد محاسبيا وقانونيا وإحالة المتجاوز إلى النيابة.

وأكد أن خطة التنمية ليست مجرد شعارات ووعود وهدفنا الأساسي هو بلدنا الغالي الكويت والمواطنين، لافتا إلى ان مجلس الأمة يقر باب المشروعات مفصولا عن المشروعات حتى لا تتهم الحكومة المجلس بتعطيل عجلة الإنجاز.

وبين أنه كان مدرجا ضمن الخطة السابقة 39 مشروعا إنشائيا إلا أن بيانات الحساب الختامي تكشف عن 14 مشروعا لم يتم الصرف عليها بالرغم من اعتمادها ضمن الميزانية.

وقال إن هذا دليل على أن الحكومة هي ذاتها من تعطل التنمية، مشيرا الى انه من حق الشعب الكويتي ان يعرف الجهات الملتزمة بتنفيذ المشاريع والجهات الغير ملتزمة، كاشفا في هذا الصدد عن أن أكثر الجهات غير الملتزمة وزارة الصحة حيث وصل عدد المخالفات فيها الى ٨٥٦٣ مخالفة مالية مسجلة من المراقبين الماليين ثم وزارة الكهرباء بعدد ٢٣٧٦ مخالفة، ووزارة الدفاع ٢٣٤٦، ثم وزاره الخارجية بعدد ١٣٠٧ مخالفة.

واضاف العدساني ان جامعة الكويت تأتي في المرتبة الأولى من بين الجهات الملحقة من حيث عدد المخالفات التي وصلت إلى ١٣٠٦ مخالفة، ثم معهد الكويت للابحاث العلمية ١٥٤ مخالفة مالية.

واكد ان الجهات الحكومية لم تلتزم بقواعد الميزانية التي تخطت 21 مليار دينار، وهناك بعض الجهات طلبت اعتمادات إضافية مثل وزاره النفط طلبت تعزيز ميزانيتها بـ ٩٠٠ مليون ووزارة الصحة ٣٢٠ مليون منها ٢٠٠ مليون للعلاج بالخارج و١٠٠ للأدوية و٢٠ مليون لتامين عائلية، وكذلك وزارة التعليم العالي بنحو ٥٥ مليونا، ووزارة العدل بمبلغ 5 ملايين دينار.

وتطرق العدساني إلى وجود هدر في المصاريف قائلا "اجتمعنا في لجنة الميزانيات مع مؤسسة الرعاية السكنية بشأن المشاريع المعطلة برغم ادراجها في الميزانية وعدد من الملاحظات الأخرى وقد أسفر ذلك عن معالجة جزء من الملاحظات، إلا أن هناك جزءا آخر لم يعالجوه.

وطالب العدساني بوضع القضية الإسكانية على راس الاولويات مطالبا الوزيرة بضرورة تجهيز البنية التحتية للمشاريع حتى لا تتكرر أوضاع مدينه شمال غرب الصليبيخات والتي تعاني من بيوت متهالكة وجودة متدنية مطالبا بالجودة العالية وان تكون لدى الحكومة القدرة التنفيذية للمشاريع الاسكانية.

ودعا العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء بوقف المحسوبيات والواسطات في التوظيف، إذ أن المتضرر الوحيد هو المواطن الذي يسير وفق القانون والمعايير والشروط وأن تكون هناك خطة للتوظيف قابلة للتطبيق.

ولفت إلى أن مخرجات التعليم لا تواكب سوق العمل فضلا عن أن هناك ضعفا في الرقابة الداخلية على الهيكل الحكومي، إضافة إلى ترهل وضعف الهيكل الإداري.

وتطرق إلى أزمة الأمطار قائلا "تم صرف جزء ضئيل ومتواضع للمتضررين من الأزمة فقد تم الصرف في حدود مبالغ من 600 إلى الف دينار، كاشفا عن وعود حكومية بإنهاء كل الإجراءات بنهاية أبريل المقبل وسيتم الصرف لمن لم يصرف له.

وأضاف "هناك تنسيقا بين الجهة المختصة بصرف التعويضات وبنك الائتمان فيما يخص العقارات أما فيما يخص السيارات فيبحثون القيمة السوقية وفحص السجلات" مطالبا أن يتم ذلك في أسرع وقت.

وبين أن المواطنين يعانون من الزحمة وسوء البنية التحتية للطرق، معتبرا أن وزيرة الأشغال أخذت الفترة الكافية لمعالجة الطرق إلا أن الناس سياراتهم تدمرت وانثلقت، معتبرا أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في معالجة هذه القضية.

رياض العدساني

■ الوضع الاقتصادي والمالي في الكويت جيد ويجب تغيير السياسة العامة للحكومة من أجل مصلحة المواطن

■ المخالفات الواردة من الرقابة المالية وصلت إلى 24 ألفاً تم تصحيح 6 آلاف منها العام الماضي

■ الحكومة مطالبة بأخذ جميع التقارير الرقابية خاصة الحساب الختامي والالتزام بها ومعالجة السلبيات

■ زيادة أسعار البنزين أثرت سلبا على المواطنين وقدمنا اقتراحاً بقانون لإعادة أسعارها والكهرباء كما كانت